تجربة الإصلاحات الاقتصادية في تركيا" دراسة تحليلية"

بن خيرة الطاهر [1] *

[1] دكتوراه في الاقتصاد، أستاذ مشارك، جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر)

benkheirat@gmail.com ✉

http://orcid.org/0009-0006-1866-5125

استلم في: 2022/09/01

قبل في: 2024/01/07

نشر في: 2024/01/26

* **المؤلف المرسل**

كيفية الإحالة:

بن خيرة ا. (2024). تجربة الإصلاحات الاقتصادية في تركيا" دراسة تحليلية: *دراسات العدد الاقتصادي*.*15*(1), الصفحات 68-84 https://doi.org/10.34118/djei.v15i1.3717

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري 4.0 دولي.

الملخص:

تعتبر التجربة التركية من التجارب الناجحة في الإصلاحات الاقتصادية، ومن ثمارها ان نقلت تركيا نقلة نوعية في مسار التقدم والاستقرار الاقتصادي، حيث أصبح الاقتصاد التركي من بين اقوى الاقتصاديات في العالم، والى عهد قريب كان الاقتصاد التركي قبل سنة 2002 يعاني من اختلالات داخلية وخارجية، أهمها انخفاض الناتج القومي وارتفاع الدين الخارجي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم وانخفاض الدخل الفردي وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الظروف السياسية والإقليمية، ساهمت هذه العوامل في فشل الإصلاحات الاقتصادية المتعددة، التي طبقت في تركيا. وسنحاول في هذه الورقة البحثية استقراء التجربة التركية والسياسات الإصلاحية التي تبنتها تركيا وطبقتها ونجحت في تحقيق اهم الأهداف التي سطرتها، ثم إبراز عوامل وأسباب نجاح النموذج التركي في تجسيد الإصلاحات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: إصلاح اقتصادي؛ سياسات إصلاح إقتصادي؛ إقلاع إقتصادي؛ تجربة تركيا.

تصنيف JEL: P21؛ D78؛ P11؛ N14 .

The Experience of Economic Reforms in Turkey "An Analytical Study"

BEN KHEIRA Tahar *

PhD in Economics, Associate Professor, University of Ibn Khaldoun.Tiaret (Algeria)
benkheirat@gmail.com
http://orcid.org/0009-0006-1866-5125

Received: 01/09/2022

Accepted: 07/01/2024

Published: 26/01/2024

* ***Corresponding Author***

Citation:

BEN KHEIRA , T. (2024). The Experience of Economic Reforms in Turkey "An Analytical Study;. *Dirassat Journal Economic Issue*, *15*(1). p.68-84

https://doi.org/10.34118/djei.v15i1.3717

This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License.

Abstract

The Turkish experience is one of the successful experiences in economic reforms, and one of its fruits is that Turkey made a quantum leap in the path of progress and economic stability, as the Turkish economy became among the strongest economies in the world, and until recently the Turkish economy before 2002 was suffering from internal and external imbalances, the most important of which Declining national product, high external debt, high rates of poverty, unemployment, inflation, low per capita income, trade deficit and balance of payments, in addition to the political and regional conditions, all of these factors contributed to the failure of the multiple economic reforms implemented in Turkey. In this paper, we will try to extrapolate the Turkish experience and the reform policies that Turkey adopted and implemented and succeeded in achieving the most important goals it set, then highlighting the factors and reasons for the success of the Turkish model in embodying economic reforms

.

Keywords: Economic Reform; Economic Reform policies; Economic take off; Turkish Experience

JEL classification codes: P21; D78; P11; N14.

مقدمة:

تتعرض اقتصاديات الدول إلى الاختلالات الدورية في التوازن الداخلي والخارجي وفق مستويات مختلفة، تتفاوت مستواها وعمقها حسب طبيعة كل اقتصاد ومدى تقدمه، فتكون في الاقتصاديات المتخلفة اكثر عمقا وتكررا بالنظر إلى طبيعة هاته الاقتصاديات والتي تتميز بكونها اقتصاديات مديونية، تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية والريع، وتلجا إلى المديونية الخارجية في حالة انخفاض أسعار هذه المواد، بينما تكون اقل حدة وعمقا في الاقتصاديات المتقدمة لوجود بدائل وآليات متنوعة وسياسات إصلاحية ناجحة وناجعة، وقد برزت أهمية الإصلاحات الاقتصادية أكثر في النصف الثاني من القرن العشرين لعدة عوامل أهمها:

- انهيار النظام الاشتراكي وتحول معظم الدول إلى اقتصاد السوق؛ وما تبع ذلك من إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي كانت تنتهج الاشتراكية كنظام اقتصادي إلى اقتصاد الرأسمالي المعروف باقتصاد السوق؛
- تسارع وتيرة السياسات التنموية والعولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية الدولية واندماجها بفعل وسائل التكنولوجيا والإعلام الآلي ووسائل الاتصال.

حيث أصبح موضوع الإصلاح الاقتصادي يحظى بعناية واهتمام كبيرين من قبل الاقتصاديين والباحثين وحتى السياسيين. وموضوع الإصلاحات الاقتصادية ليس وقفا على الدول النامية والناشئة، فحتى اقتصاديات الدول المتقدمة تحتاج من حين إلى اخر إلى إصلاح اقتصادي، تتطلبه المراحل الراهنة والتطورات الحاصلة في عالم المال والاستثمار، ولكنها إصلاحات ليست هيكلية وليست عميقة، وإنما تعديل في بعض السياسات وفق حركية الأسواق. بعكس الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية التي تحتاج إلى سياسات وبرامج وخطط.

لقد اتخذت الاقتصاديات النامية والناشئة تدابير وإجراءات إصلاحية محاولة منها التخلص من المشاكل الخارجية والداخلية ومن أبرز هذه المشاكل: تدني الناتج المحلي الإجمالي ونقص الاحتياطي الأجنبي وارتفاع المديونية ومعدلات البطالة والتضخم وتدهور أسعار الصرف وانخفاض القدرة التصديرية وارتفاع الواردات. وقد فشلت هذه الإصلاحات في كثير من الدول التي لازالت تبحث عن السياسات والإجراءات الكفيلة التي تصحح مسار الاقتصاد وتقضي على الاختلالات وتحقق الكفاءة والنجاعة الاقتصادية، بينما نجحت نماذج أخرى في تطبيق سياسات اقتصادية ناجحة مثل النموذج الذي أوردناه في هذ البحث وهو النموذج التركي، تركيا التي استطاعت الإصلاحات فيها ان تغير وجه الاقتصاد التركي وتجعله في مصاف الاقتصاديات المتقدمة والتساؤل الرئيسي المطروح هو: **ماهي سمات سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها تركيا؟ وماهي عوامل نجاحها ونتائجها؟**

كما يمكن ان نطرح بعض الأسئلة الفرعية

- ماهي ظروف الاقتصادية التي أملت على تركيا القيام بالإصلاحات الاقتصادية؟
- كيف ساهم التنوع الاقتصادي في تركيا في نجاح الاصلاحات؟
- ماهي نتائج تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا؟

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات نحاول وضع بعض الفرضيات:

- عرفت تركيا منذ تأسيس الجمهورية عام 1923م اضطرابات سياسية وامنية اثرت على الوضع الاقتصادي الذي كان متردیا أصلا، حيث شهدت تركيا أزمات اقتصادية عديدة كانت أشدها ازمة 2001، مما فرض على تركيا القيام بإصلاحات جذرية على المستوى الاقتصاد الكلي.

– نجحت تركيا في تحقيق بعض اهداف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها من خلال التنويع الاقتصادي والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية.

– لم تحقق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها تركيا بعد سنة 2002، أي نجاح يذكر، كما حدث مع الإصلاحات السابقة.

منهج الدراسة: لدراسة الموضوع بشكل مستفيض اعتمدنا على المنهج الوصفي لدراسة ظاهرة الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها تركيا، وعلى المنهج التحليلي لشرح وتحليل الاحصائيات والأرقام الخاصة بتطور الاقتصاد التركي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معرفة كيف استطاعت تركيا الانتقال من الدول النامية الفقيرة الى مصاف الدول المتقدمة، وان تحسن مؤشراتها الاقتصادية، بالاعتماد على سياسات اصلاح نابعة من خصوصياتها، وبالاعتماد على نفسها في ظل العقبات والاضطرابات السياسية والأمنية على المستوى الداخلي والخارجي

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى

– استخلاص التجارب والاستفادة منها في تبني سياسات الإصلاح الناجحة، والنهج الذي سلكته تلك الدولة.

– تقييم وتقويم سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبناة، وتجنب الأخطاء وجوانب التقصير التي وقعت فيها التجارب السابقة،

محاور الدراسة: وللإلمام بالموضوع من كل جوانبه فقد عالجنا الموضوع وفق هذه المحاور:

المحور الأول: ظروف تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي في تركيا ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه

المحور الثالث: نتائج تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في تركيا وآفاقها.

ظروف تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا

يعد مفهوم الإصلاح الاقتصادي من المفاهيم والمصطلحات التي تعددت حولها المفاهيم والاتجاهات، باختلاف وتعدد المنطلقات والأهداف والظروف، وعموما فان الإصلاح الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تعديل أسس متغيرات الاقتصاد الكلي أو بعضها عن الوضعية الحالية إلى وضعية افضل بإجراءات وسياسات لتحسين أداء النشاط الاقتصاد والقضاء على الاختلالات وتحقيق التوازن وإجمالا فان التعريف التالي يوجز مفهوم عملية الإصلاح الاقتصادي والهدف منها حيث يعرف " جويكم ايرنس (Joachim Ahrens) التكييف أو الإصلاح الاقتصادي بأنه" عملية إصلاح السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق من أجل التغلب على مشاكل موازين المدفوعات، وتحجيم التضخم، وتحقيق الشروط اللازمة لاستمرار الزيادة في دخل الفرد.

ا. مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي وانواعها:

سياسات الإصلاح الاقتصادي هي الآلية والمنهج التي تسلكه الدول في محاولة تجسيد عملية الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الأهداف المسطرة حيث تعرف بالمفاهيم التالية "سياسات الإصلاح الاقتصادي هي الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا). ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب اليه أو تتناول الضيق والاتساع تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة." **(قدي، 2006، صفحة 270)**

أنواع سياسات الإصلاح (قدي، 2006، الصفحات 271-272):

تصنف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين:

1. السياسة الأصولية (ORTHODOXES): وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيوكلاسيكي الذي يعتقد ان التضخم ظاهرة نقدية.
2. السياسات غير الأصولية (HERTERODOXES): وهي تلك السياسات التي تم اعتمادها على الخصوص في دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، الأرجنتين) بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية، معتمدة على أسس نظرية مختلفة عن مقاربات الصندوق، واهم مقاربة تعتمدها هذه السياسات المقاربة البنيوية. وتعتمد تدابير أكثر تدخليه (وجود قوي للدولة) ".

وهناك نمطا آخر إلا انه غير متجانس من منطلقاته وتدابيره وهو السياسات الذاتية التي تعتمد على ظروف كل بلد، والخلفية الفكرية لأصحاب القرار الاقتصادي، وهي بهذا لا يمكن حصرها ولا محتواها.

تصنف أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى نوعين **(خزاز، 2011-2012، الصفحات 24-33)** :

1. سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب الجهة المخولة لها بالإصلاح وهي:

أ. سياسات التثبيت الاقتصادي وتتفرع إلى: - السياسة المالية –السياسة النقدية – سياسة سعر الصرف.

ب.سياسات التكييف الهيكلي وتتفرع إلى: - تحرير الأسعار- تحرير التجارة – الخوصصة.

2. سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب طبيعتها وهي: - سياسة جانب الطلب – سياسة جانب العرض.

II. ظروف تطبيق سياسات الإصلاح في تركيا:

هناك مرحلتين فارقتين في التاريخ الاقتصادي لتركيا، مرحلة ما قبل عام 2003- التي تميزت باللااستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتدخل الجيش في الشؤون السياسية وتعاقب الحكومات وغياب الديمقراطية، وفشل الإصلاحات الاقتصادية المتبناة وحدوث الأزمات وإغراق تركيا في المديونية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وعموما فقد عرف الاقتصاد التركي عدة محاولات اتخذت فيها إجراءات وسياسات للإصلاح الاقتصادي-. ومرحلة ما بعد عام 2003، التي برزت فيها مؤشرات ببداية إصلاحات عميقة واهم ما يميز هاتين المرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الإصلاحات الفاشلة قبل سنة 2003

تميزت هذه المرحلة بعدة محاولات الإصلاح في فترات متعددة نوجزها فيما يلي:

- "اتبعت في الفترة بداية الستينيات سياسة الانغلاق وتدخل الحكومة في المجالات الاقتصادية المختلفة ، فقد تبنت سياسة حمائية لإحلال الاستيراد وقد حققت في بداية السبعينيات نموا سريعا ومعدل نمو متواضع وفائض في الحساب التجاري، إلا ان أزمة النفط أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث انتقل فائض الحساب التجاري إلى عجز يقدر ب3.3 مليار دولار عام 1977، وأزمة ديون حيث أصبحت تركيا مقترضة وعجز في ميزان المدفوعات ب-1.8مليار دولار" **(الطويل، 2011، صفحة 21)**
- وفي بداية الثمانينات جاء برنامج اقتصادي جديد : سياسات التكييف الهيكلي وهذا البرنامج يقوم على نهج متطلع إلى الخارج ومتجه إلى اقتصاد السوق مبتعدا عن الاستراتيجية السابقة، واشتمل البرنامج على عدة سياسات اقتصادية وتعديلات هيكلية في جميع الجوانب الاقتصادية. **(الطويل، 2011، صفحة 21)**
- في بداية التسعينات، وبعد فرض الحصار على العراق، ازدادت مشاكل تركيا الاقتصادية، وتوالت الحكومات التركية الحاكمة والتي لم تتخذ أي برنامج أو إجراء قويين لوقف حالة المديونية الخارجية والداخلية بل ازدادت إلى 104 مليار

دولار عام 2001 وغالبا ما كانت هذه الديون لا تذهب لأغراض استثمارية وإنما لأغراض أخرى فضلا عن ارتفاع نسبة التضخم، مما أدى ذلك إلى حدوث أزمة 2001 **(الطويل، 2011، صفحة 22)**

- في أواخر التسعينيات بدأت تركيا سلسلة إجراءات وإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق منذ 1999 برعاية صندوق النقد الدولي والتي ترافقت بشكل موازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي وقد انتهت هذه الإصلاحات في عام 2001 بأزمة اقتصادية من أبرز مظاهرها:
  - ✓ انهيار سعر الليرة التركية بنسبة 50%؛
  - ✓ انخفاض إجمالي الناتج القومي بنسبة 9.4%؛
  - ✓ تراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة 9.5 مليار دولار تقريبا أي بنسبة 11.09 %؛
  - ✓ انخفاض معدل الدخل الفردي في تركيا في عام 2001م إلى 2181 دولار والذي كان يقدر بـ 2990 دولار؛
  - ✓ ارتفاع معدل البطال في تركيا، حيث أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاطلين عن العمل في نهاية عام 2001 زاد عن 2.5 مليون شخص أي بنسبة 12.6 %؛
  - ✓ ومن أخطر مظاهر الأزمة وصول التضخم إلى معدل قياسي تاريخي عام 2001م وهو 75%

يمكن تلخيص المؤشرات الاقتصادية للمرحلة الفاصلة بين المرحلتين الأولى والثانية في هذا الجدول:

جدول (1)

مؤشرات الاقتصاد التركي في الفترة من 1993-2002

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الناتج المحلي	3.6	9.5-	9.7	9.5	9.9	6.7
معدل التضخم(%)	9.45	4.54-	9.44	3.25	6.10	2.8
معدل البطالة(%)	5.6	4.80	3.10	5.10	3.10	2.10
ميزان المدفوعات/الناتج	9.10-	2.16-	3.14-	2.11-	1.7	02-
الدين الخارجي/الناتج	2.59	78	9.71	6.60	2.54	4.47
الصادرات(مليار دولار)	7.30	3.34	1.40	1.51	9.66	7.76
الواردات (مليار دولار)	5.54	4.41	5.51	3.69	5.97	5.116

المصدر: (الدباغ، 2010)

المرحلة الثانية بعد 2003 وهي المرحلة الفارقة

فقد بدأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في نوفمبر 2002، حيث تغيرت ملامح تركيا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأسس لمرحلة جديدة لتركيا حققت فيها تركيا قفزة نوعية في مجال الديمقراطية والتنافس النزيه على الحكم على انقاض الأوضاع المتردية التي كانت عليها تركيا والتي كانت تتسم ب **(الخولي، 2014):**

- بيئة داخلية تعاني أزمة اقتصادية حادة؛ نتيجة التزام رئيس الحكومة الأسبق الحكومة بولنت أجاويد (28 أيار1999- 18 تشرين الثاني 2002) بالقرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي لها في عام 2001م، مطالباً إياها بإجراء إصلاحات اقتصادية وفق رؤيته ورعايته. وكان من نتائجها:
  - ✓ اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة.
  - ✓ ارتفاع معدلات العجز، وحجم المـديونية الخارجية.

- ✓ انخفاض احـتياطي الدولة من الــعملات الأجنبية.
- ✓ عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه المتغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع. كإغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية، وتقلص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف. وبلغت البطالة حدودا مرعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل، بفعل إغلاق الشركات والمصانع.

وبخصوص هذه الأزمة **(الخولي، 2014)** قدّم الحزب رؤية نقدية عميقة تعتمد لغة الأرقام والمعلومات والحقائق للحالة الاقتصادية التركية قبل الانتخابات، وكوّن تصورا واضحا لأسباب الأزمة ومظاهرها وسبل الخروج منها، وحدّد رؤيته الاجتهادية بشكل واضح، وقدّمها للشعب، مقدما الوعود بتجاوز تلك الأزمة والخروج من الحالة السيئة، ولم تكن وعوده مبنية على شعارات ولغة خطابية أو فكرية، وإنما على برنامج اقتصادي صاغه خبراء في المجال الاقتصادي التركي وفي مقدمتهم الرجل الثاني في الحزب عبد الله غول.

وقد وجد الحزب في الفساد السياسي سببا مباشرا للأزمة الاقتصادية التي تعانيها الدولة، مؤكدا انتهاج طريق الانفتاح الاقتصادي والخصخصة والتقارب مع أوروبا استراتيجية للخروج من الأزمة.

وأوضح الآليات التي سيعتمدها بهذا الخصوص وهي:

- ✓ استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، بما يجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.
- ✓ تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
- ✓ اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.
- ✓ تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

وأسهم الطرح الاقتصادي المتخصص والجريء من قبل الحزب في القبول الغربي والداخلي له.

ولتجاوز الأزمة غيرت الحكومة جملة من الافتراضات والمبادئ الأساسية، التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، ومنها – على سبيل المثال– ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة.

ولمكافحة البطالة في مجتمع أغلب مواطنيه هم في سن الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وحتى يتم ذلك عملت على:

- ✓ زيادة التقشف وخفض النفقات.
- ✓ جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- ✓ تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- ✓ إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.
- ✓ إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

التحقيق مع المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد، خاصة الذين شغلوا مناصب رفيعة المستوى في الدولة كرؤساء الوزراء السابقين "كتانسو تشيللر" ومسعود يلماظ.

التنوع الاقتصادي في تركيا وأهمية القطاعات الاقتصادية:

يعتمد الاقتصاد التركي بشكل متوازن على جميع القطاعات الاقتصادية، الصناعة والخدمات والزراعة، ويركز بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية التي يحقق فيها مستويات عالمية وتكون مركز جذب، فالقطاع الصناعي يساهم ب 40%، من الناتج المحلي الإجمالي المحقق في سنة 2020، كما يعتبر القطاع الخدماتي وبالأخص السياحة من اهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي اذ تساهم ب 54.2% من الناتج المحلي لسنة 2020، بالإضافة الى القطاع الزراعي الذي يشكل اهتمام تركيا والذي يساهم بنسبة 07% من الناتج المحلي لسنة 2020.

I. التنوع الاقتصادي في تركيا:

اعتمدت تركيا في اقتصادها على التنوع الاقتصادي وإعطاء أهمية لكل القطاعات الاقتصادية، وان كانت تركز أكثر على تطوير القطاع الصناعي وكانت في مجال الصناعات الأسلحة والسيارات والمعدات، كما لم تهمل القطاعات الأخرى كالقطاع الخدمي والقطاع الفلاحي مما حققت توليفة متكاملة في اقتصادها حيث ساهمت القطاعات جميعها مساهمات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع الصناعي: يركز الاقتصاد التركي على القطاع الصناعي، اذ يعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تطور تركيا اقتصاديا وتتركز الصناعة في تركيا صناعة السيارات والماكنات والآلات، وصناعة الأسلحة، والصناعة الكهربائية والطاقوية والصناعة النسيجية والغذائية، وبداية تطور الصناعة في تركيا يعود الى القرن الثامن عشر، في ظل الدولة العثمانية تطور لافتا في القطاع الصناعي في مختلف المجالات: كمعامل النسيج واحواض بناء السفن الحديثة ومصانع المواد الغذائية. واستمر هذا التطور في القرن الواحد والعشرين وخاصة في الفترة من 2002 الى 2021، حيث نقلت تركيا من بلد مستهلك الى بلد منتج ومصدر للمنتجات الصناعية التركية وشكلت الصادرات الصناعية التركية في عامي2018 و2019، مداخيل معتبرة من العملة الصعبة حسب الجدول التالي:

جدول (2)

قيمة صادرات اهم الصناعات في تركيا (الوحدة: مليار دولار امريكي)

العام	المنتجات الصناعية	قيمة الصادرات
2018	الاسلحة	18.3
2018	الادوية	1.17
2019	السيارات	32
2019	الملابس	17

المصدر: دليل تركيا الصناعي الموقع الالكتروني: https://industryinturkey.com/

القطاع الخدمي: كما يعتبر القطاع الخدماتي وبالأخص السياحة، اذ تجذب تركيا حوالي 30 مليون سائح سنويا كأكبر رابع دولة في العالم نظير ما تتميز به تركيا بمجموعة متنوعة من المواقع التاريخية والمنتجعات الساحلية والموقع الاستراتيجي بين قارتي اسيا واوابا.

القطاع الزراعي: بالإضافة الى القطاع الزراعي الذي يشكل اهتمام تركيا البالغ اذ اثمرت مجهودات تركيا في الزراعة حتى غدت أكبر سابع دولة في العالم للإنتاج الزراعي.

II. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

يعتبر القطاع الخدمي من اهم القطاعات الاقتصادية مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، وان عرف القطاع الصناعي نموا بفضل تنوع الصناعة في تركيا ومساهمته في زيادة الصادرات كما توضحه الأرقام الإحصائية التالية: القطاع الصناعي: يساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي التركي بنسبة 27.2% كمتوسط نسبة للفترة الممتدة من عام 2002 الى 2021، بمعدل نمو 4.5%، اذ ارتفعت نسبة مساهمته من 26.4%(سنة 2002)، الى 27.60%(سنة2021)، بالإضافة الى انه يساهم في التجارة الخارجية –كصادرات مصنعة ونصف مصنعة– بنسبة 21.5%، كنسبة متوسطة في الفترة من 2002 الى 2021، وخلاصة القول ان القطاع الصناعي يساهم بنسبة 48.7%، في الناتج المحلي لتركيا، أما قطاع الخدمات: يساهم قطاع الخدمات بفضل السياحة والتجارة الخارجية كمتوسط بنسبة 48%، لنفس الفترة الممتدة من عام 2002 الى 2021، اذ تراجعت مساهمته ما بين سنة 2002 و2021، بنسبة تقدر ب 3.2%، وبخصوص القطاع الزراعي: كما يعتبر القطاع الزراعي ثالث قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا اذ يساهم نسبة متوسطة تقدر ب 7.6%، بالرغم من تراجع نسبة مساهمته بنسبة 46.1%.

والجدول التالي يبين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (3)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002و2021).

(الوحدة: نسبة مئوية %)

	قطاع الصناعة	قطاع التصنيع	قطاع الزراعة	قطاع الخدمات	السياحة من الخدمات	صادرات المصنوعات من مجموع الصادرات	مجموع مساهمة القطاع الصناعي
2002	26.4	17.0	10.2	65.0	61.0	21.3	47.7
2003	26.4	17.0	9.8	64.8	74.0	14.2	40.6
2004	26.8	17.0	9.3	64.1	71.0	15.6	42.4
2005	27.3	17.0	9.2	63.6	70.0	15.5	42.8
2006	27.8	17.0	8.1	62.9	68.0	16.3	44.1
2007	27.8	17.0	7.5	62.5	66.0	17.2	45.0
2008	28.2	16.0	7.4	62.2	64.0	17.7	45.9
2009	26.6	15.0	8.1	64.1	65.0	17.3	43.9
2010	27.6	15.0	9.0	62.8	63.0	18.1	45.7
2011	28.1	16.0	8.2	62.0	61.0	18.6	46.7
2012	28.1	16.0	7.7	62.2	60.0	17.7	45.8
2013	27.8	16.0	6.7	62.3	49.0	23.8	51.6
2014	27.5	17.0	6.6	62.6	49.0	24.3	51.8
2015	26.8	17.0	6.9	64.3	49.0	24.6	51.4
2016	26.3	17.0	6.1	64.9	42.0	28.2	54.5
2017	26.8	18.0	6.0	64.4	43.0	28.3	55.1
2018	27.2	19.0	5.8	64.1	44.0	28.4	55.6
2019	26.7	18.0	6.4	64.7	52.0	24.2	50.9
2020	26.2	19.0	6.7	65.3	35.0	33.1	59.3

2021	27.2	22.0	5.5	64.0	46.0	26.6	53.8
متوسط	27.2	17.2	7.6	63.6	56.6	21.5	48.7

المصدر: بيانات البنك الدولي على موقعه الالكتروني تاريخ الاطلاع عليه 2023/06/18: الموقع الالكتروني:

http://wdi.worldbank.org/table/4.2#

نتائج تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا وآفاقها:

يمكن استقراء نتائج تطبيق سياسات الإصلاح من خلال التغير البارز في أهم المؤشرات الاقتصادية لتركيا، والنقلة الكبيرة للاقتصاد التركي باعتراف المنظمات والمؤسسات الدولية النقدية والمالية والتجارية، حيث غدت تركيا حاليا من بين أسرع الاقتصاديات في العالم وتطورا، والنتائج التالية تبين تطور هذه المؤشرات ما بين عام 2002 و2020 والفارق الملحوظ التي حققته سياسات الإصلاح الاقتصادي.

ا. الناتج المحلي الإجمالي (مكتب الاستثمار جمهورية تركيا، بلا تاريخ):

حققت تركيا قفزة نوعية متقدمة بثماني مراتب في سنة 2020 حيث احتلت المركز 11 مقارنة بالمركز 18 في سنة 2003، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي لتركيا بأكثر من ثلاثة اضعاف ما بين 2003و 2020، اذ حققت ناتج محلي يقدر ب 719.95 مليار دولار سنة 2020 مقارنة ب 238 مليار دولار سنة 2003، بالرغم من الاثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاديات العالمية، والشكل التالي يبين ترتيب تركيا من بين اقوى الاقتصاديات العالمية.

شكل (1)

ترتيب الاقتصادات حسب الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لقياس PPP* – عام 2003 مقارنة بعام 2020

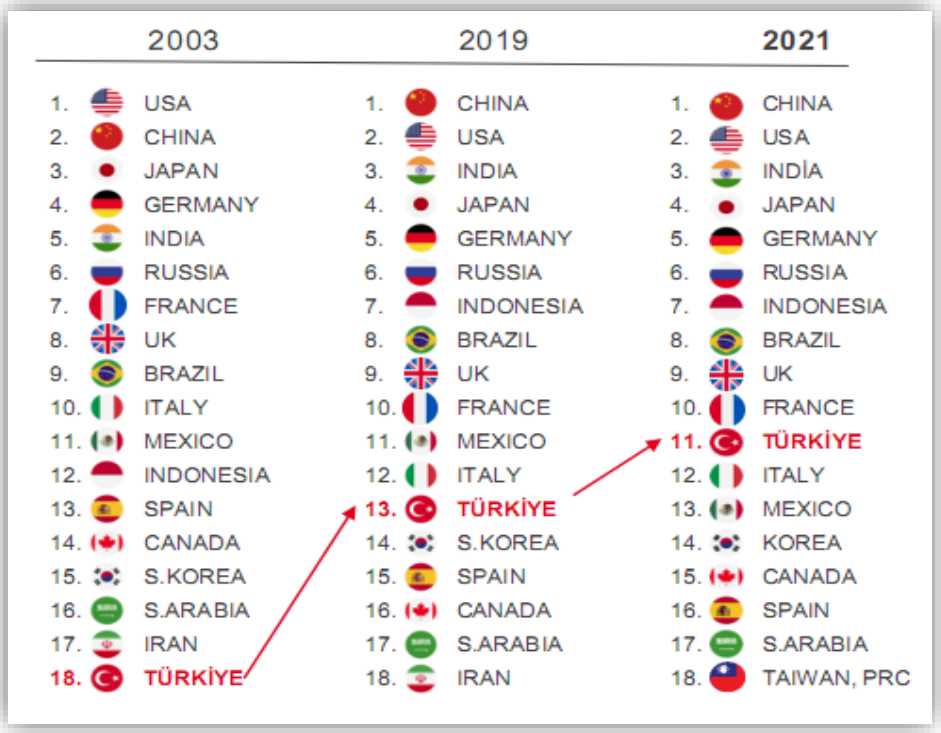

المصدر: مكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية التركية تاريخ الاطلاع عليه2022/08/01:

https://www.invest.gov.tr/ar/whyturkey/top-reasons-to-invest-in-turkey/pages/robust-economy.aspx.

يُعزى النمو الاقتصادي طوال الأعوام الـ 15 الماضية إلى قوة السوق المحلية والقطاع الخاص الذي يسوده ثقافة تطوير المشاريع، حيث أدى هذا المزيج إلى تحفيز الاستثمارات والصادرات (مكتب الاستثمار جمهورية تركيا، بلا تاريخ). حيث ساهم الاستهلاك المحلي بنسبة 74% ونفقات الاستثمار بنسبة 30% والصادرات ب: 22%، في حين كانت المساهمة السلبية لقطاع الواردات ب (-24%)، والسلع المخزنة ب (-8%).

مؤشر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

حققت تركيا ثاني أسرع نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بعد الصين لعام 2020، برغم الظروف المختلفة والتحديات السياسية والاقتصادية فقد صنفت تركيا من بين العشرين دولة المصنفة كأقوى الاقتصاديات العالمية كما هو موضح في الترتيب التالي:

شكل (3)

معدل النمو الحقيقي لأسرع عشرين اقتصاد في العالم

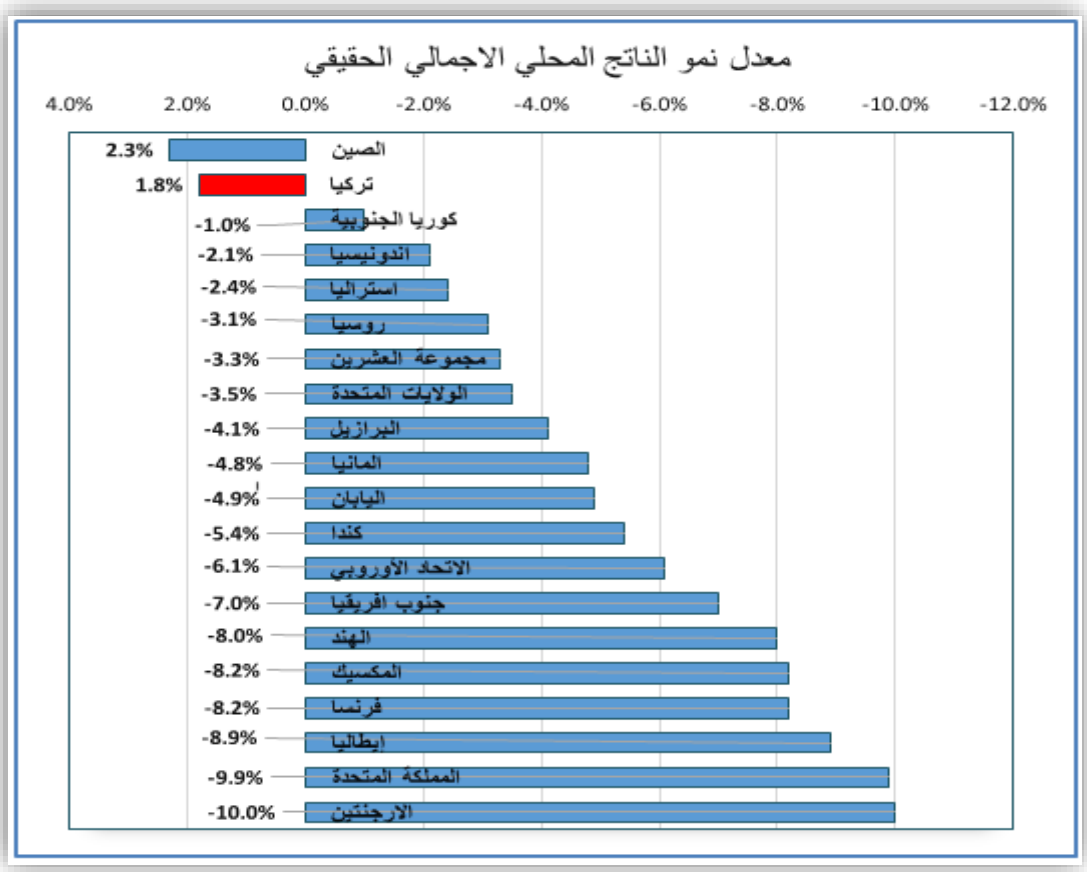

المصدر: بيانات البنك الدولي على موقعه الالكتروني تاريخ الاطلاع عليه 2022/08/01:
./https://data.albankaldawli.org

وبالنسبة للدول الاوروبية: وقد سجلت نموا حقيقيا في الناتج المحلي حسب مؤشر (100=2002) متفوقة على منافسيها ونظرائها من الدول الأوروبية، ويتوقع أن يستمر هذا زخم النمو هذا للسنوات تالية.

مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الإجمالي:

تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 230%، عما كان عليه في سنة 2002، كما تضاعف نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي بنسبة 250%، من 3560 دولار امريكي الى 9040 دولار امريكي تبعا لنمو الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الإجمالي، بالرغم من ارتفاع عدد السكان الى 84 مليون نسمة بزيادة 18 مليون نسمة مقارنة بإحصائيات 2002، وهو مؤشر على ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الإجمالي، اقوى من معدل النمو السكاني والشكل البياني يوضح نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الإجمالي بين سنتي المقارنة حسب إحصائيات المعهد التركي للإحصائيات والبنك الدولي الموضحة في الشكل البياني التالي:

شكل (5)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الإجمالي القومي

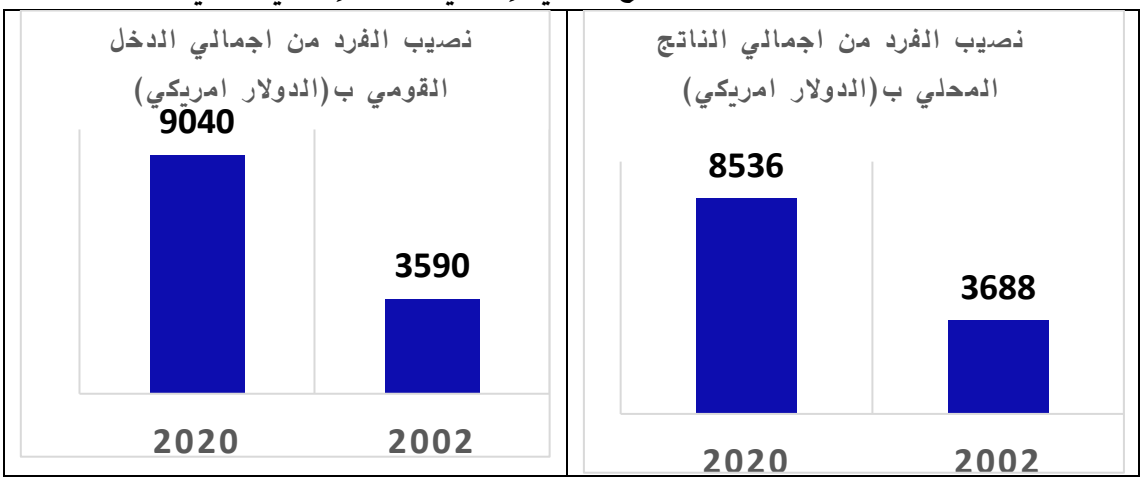

المصدر: بيانات البنك الدولي على موقعه الالكتروني تاريخ الاطلاع عليه 2022/08/01:
./https://data.albankaldawli.org

مؤشر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي

استطاعت تركيا ان تخفض نسبة الدين العام من 70% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002 إلى نسبة 38% عام 2020 محققة وضعية أفضل بكثير من دول الاتحاد الأوربي ال 27 التي ارتفعت فيها النسبة من حوالي 60% سنة 2002 إلى أكثر من 91.7% سنة 2020، مبينة في الشكل التالي:

شكل (7)

الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

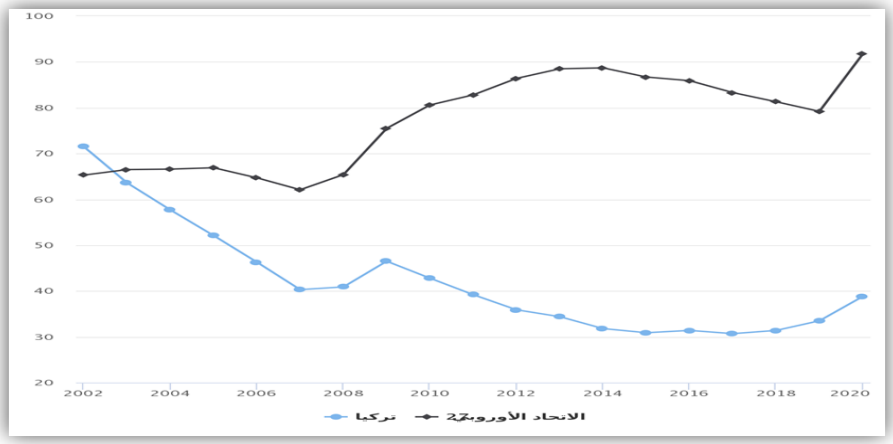

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

مؤشر الميزانية على الناتج المحلي الإجمالي

من أهم عوامل نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تركيا هو الانضباط المالي والحكم الراشد التي أدت بالإضافة إلى تقليص الدين العام إلى 38%، تقليص العجز الموازني وانخفضت نسبة الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي بشكل واضح مثلما يبينه الشكل البياني الموالي في وضعية أفضل من الاتحاد الأوربي.

شكل (8)

الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

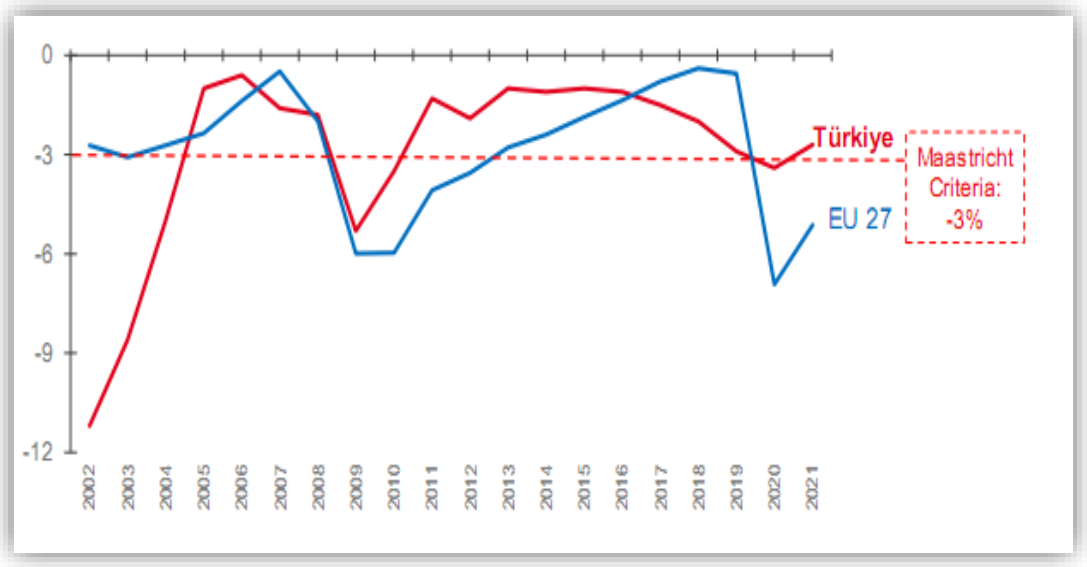

المصدر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، وزارة الخزانة والمالية التركية، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

II. مؤشر التضخم السنوي

الارتفاع الكبير في معدل التضخم الهاجس الذي كان يؤرق الحكومة التركية ومن اهم الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد التركي فقد استطاعت تركيا بفضل سياسات استهدافه ان تخفض معدل التضخم إلى حدود نسبة 10.3% وبنسبة تذبذب 04.5% فقط في الفترة من 2003-2020، بعد ان عرف ارتفع من نسبة 40% بنسبة تذبذب 23% في الفترة 1973- 1987 إلى نسبة 71% بنسبة تذبذب 18% في الفترة 1988- 2002، والوضعية ملخصة في الشكل البياني التالي:

شكل (9)

تقلص معدلات التضخم السنوية من1973-2020 في الاقتصاد التركي

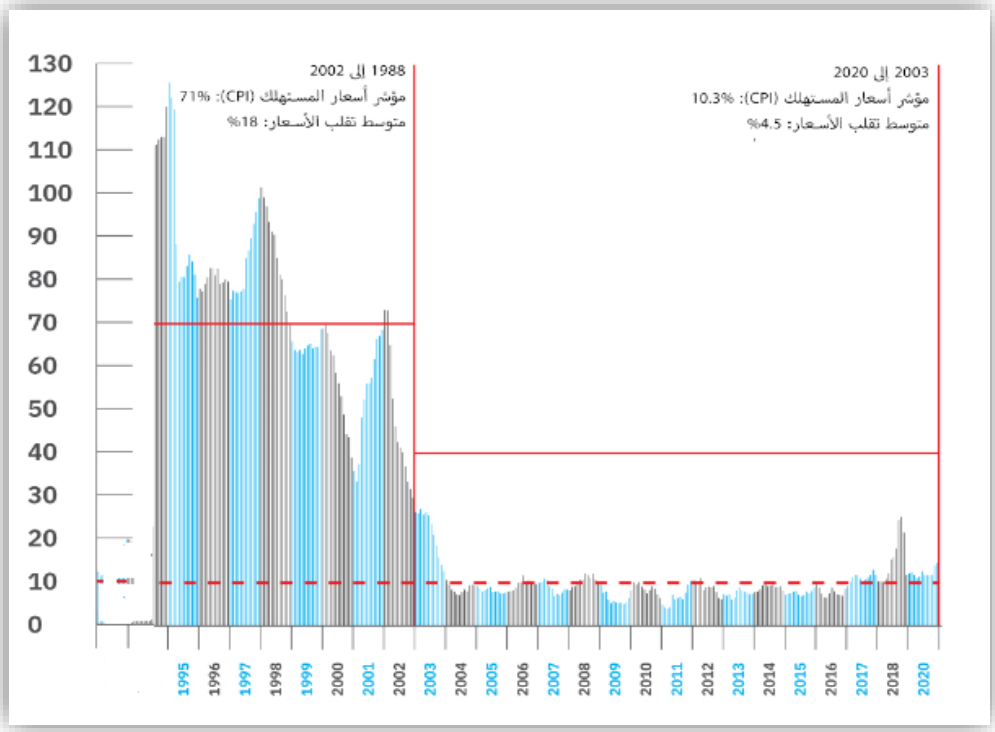

المصدر: المعهد التركي للإحصاءات (Turk Stat) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD .

III. مؤشر البطالة وفرص العمل

حققت تركيا نجاحا كبيرا من تقليص معدل البطالة الذي كان عائقا في مسيرتها التنموية وتصويب الاقتصاد، واستطاعت ان تخلق 6.8 مليون فرصة عمل جديدة وزيادة الوظائف بنسبة 21%، في الفترة 2009- 2020، كأفضل ثالث اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، والمكسيك.

شكل (10)

فرص العمل المحققة في الفترة 2009-2020 في الاقتصاد التركي

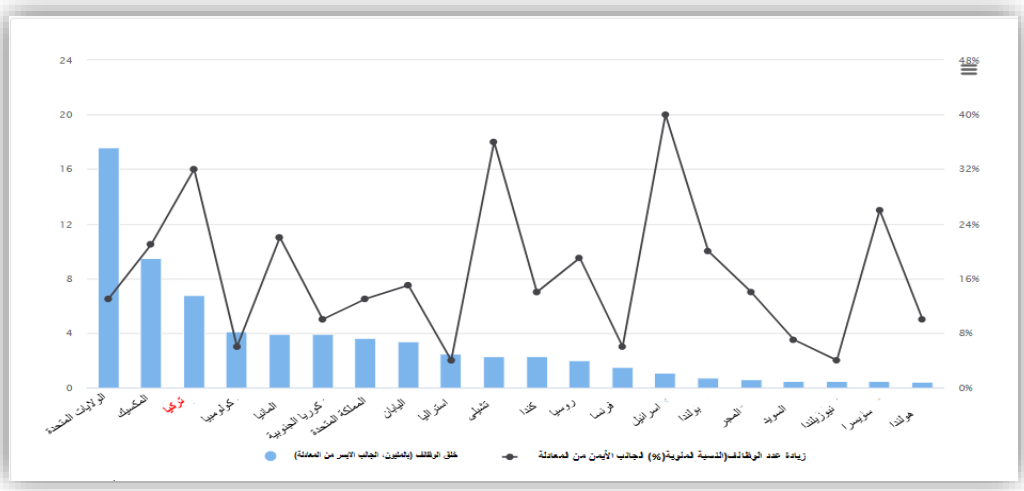

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

IV. مؤشر الصادرات والتجارة الخارجية (مكتب الاستثمار جمهورية تركيا، بلا تاريخ)

تجاوزت تركيا في نمو الصادرات الأداء العالمي بمعدل سنوي متوسطه 10.1% في الصادرات، تجاوزت تركيا الأداء العالمي وزاد حجم صادراتها من 36 مليار دولار إلى 169.6 مليار دولار طوال السنوات الـ 18 الماضية. وتماشيًا مع هذا الأداء، ازدادت حصة تركيا في الصادرات العالمية من أقل من 0.6 في المائة في عام 2002 إلى ما يقرُب من 1 في المائة في عام 2020.

شكل (11)

حجم الصادرات التركية مقارنة بالصادرات العالمية

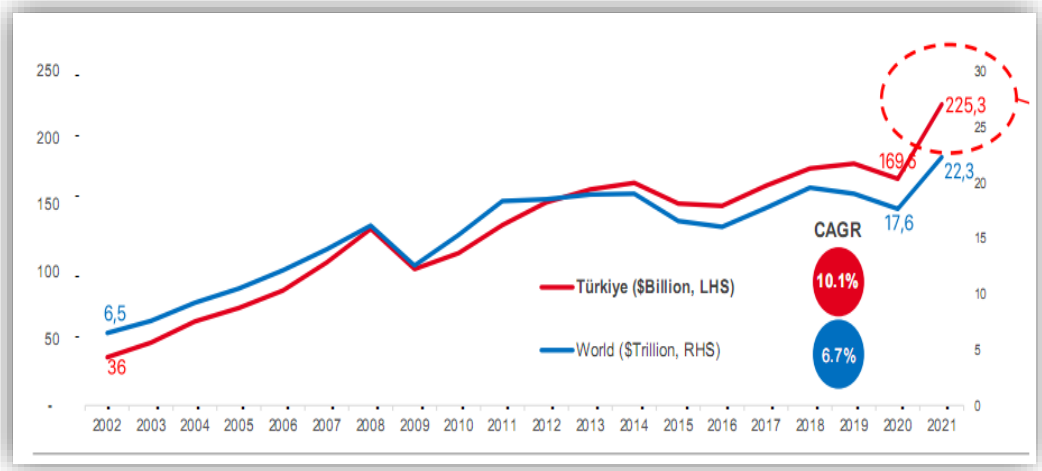

المصدر: المعهد التركي للإحصاءات (TurkStat) ومركز التجارة الدولي (ITC).

أما حصة تركيا في الصادرات العالمية فتبلغ: 0.98% مقابل 0.42% عام 2002.

الصادرات التركية حسب الوجهة (مكتب الاستثمار جمهورية تركيا، بلا تاريخ)

عملت تركيا على تنمية حجم صادراتها الإجمالي من 36 مليار دولار أمريكي في عام 2002 إلى 225 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وحققت تنويعًا كبيرًا في الصادرات من حيث وجهات التصدير والمنتجات.

شكل (13)

صادرات تركيا حسب الوجهة

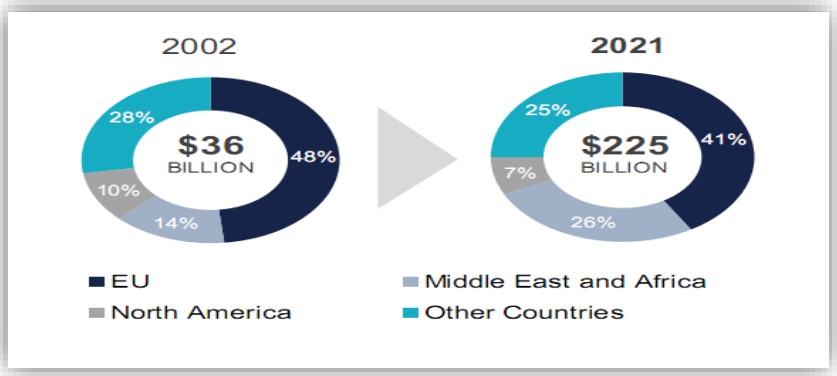

المصدر: مكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية التركية على الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع عليه2022/08/01:

https://www.invest.gov.tr/ar/whyturkey/top-reasons-to-invest-in-turkey/pages/robust-economy.aspx

الخاتمة:

من خلال دراسة التجربة التركية في تطبيق واختيار سياسات الإصلاح الاقتصادي، استخلصنا اسباب نجاح التجربة التركية بعد محاولات فشل عديدة وتعرضها لكثير من الأزمات والمشاكل الاقتصادية، واستطاعت بإرساء أسس اقتصاد قوي بفضل الحوكمة والشفافية والرشادة. حتى غدت أحد الاقتصاديات الناشئة سريعة النمو، مكنتها من احتلال مكانة مرموقة في أعلى هرم الاقتصاديات المتقدمة.

التوصيات

- رهان الإقلاع الاقتصادي لا يتحقق إلا بتطبيق سياسات اقتصادية إصلاحية تكون ناجعة وناجحة وهادفة وأصيلة يجب:
  - ان تكون ناجعة فهي تتطلب قرارات سياسية جريئة وصارمة ومستمرة؛
  - ان تكون ناجحة، يجب ان يؤطرها المختصون والاقتصاديون والباحثون في جميع مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتقنية؛
  - ان تكون هادفة بحيث تكون أهدافها محددة وواضحة ومسطرة،
  - وتكون أصيلة أي تنبع من أصالة وخصوصيات البلد والمجتمع والإنسان موضوع تطبيق هذه الإصلاحات؛
- التجارب الناجحة مرّت بمراحل فشل عديدة لكنها استلهمت منها الدروس والعبر واستفادت من تجارب عثراتها، ولذلك فان النجاح يأتي بعد محاولات عدة فاشلة، مثل التجربة التركية بشرط ألا يكون الفشل مبرمجا.
- التجارب الناجحة تخلق الإمكانيات، ولا تتحجج بافتقارها للإمكانيات، وتركيا خير مثال على ذلك فالمتمعن لإمكانيات تركيا الاقتصادية يجدها تفتقر الى الموارد الاقتصادية ومصادر الطاقة والمواد الأولية.

قائمة المراجع:

- الدباغ، مثنى عبد الرازق. 2010. الإصلاح و التغير في تركيا : رؤية اقتصادية .*دراسات إقليمية*،مج. 6، ع. 20.
- راضية اسمهان خزاز. (2011-2012). دور سياسات الاصلاح الاقتصاديفي الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012- رسالة ماجستير. جامعة سطيف، الجزائر.
- رواء زكي يونس الطويل. (2011). *الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية* (المجلد 01). عمان، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية* (المجلد 03). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- معمر فيصل الخولي. (05 11, 2014). *الاقتصاد التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية: من الانهيار الى الانتعاش* . تم الاسترداد من مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية : http://rawabetcenter.com/archives/1009 http://rawabetcenter.com/archives/1009 http://rawabetcenter.com/archives/1009
- مكتب الاستثمار جمهورية تركيا. (بلا تاريخ). *https://www.invest.gov.tr/en/pages/home-page.aspx* . تم الاسترداد من :https://www.invest.gov.tr/en/pages/home-page.aspx https://www.invest.gov.tr/en/pages/home-page.aspx

Transliteration of Arabic References

- Rāḍiyah Asmahān khzāz. (2011-2012). Dawr Siyāsāt al-iṣlāḥ alāqtṣādyfy al-Duwal al-Nāmiyah fī taḥqīq al-tanmiyah al-basharīyah al-mustadāmah dirāsah ḥālat al-Jazā'ir khilāl al-fatrah 2001-2012-Risālat mājistīr. Jāmi'at Siṭīf, al-Jazā'ir.
- Riwā' Zakī Yūnus al-Ṭawīl. (2011). al-iqtiṣād al-Turkī wa-al-ab'ād al-mustaqbalīyah lil-'alāqāt al-'Irāqīyah al-Turkīyah (al-mujallad 01). 'Ammān, al-Urdun : Dār Zahrān lil-Nashr wa-al-Tawzī'
- 'Abd al-Majīd Qaddī. (2006). al-Madkhal ilá al-Siyāsāt al-iqtiṣādīyah al-Kullīyah (al-mujallad 03). al-Jazā'ir, al-Jazā'ir : Dīwān al-Maṭbū'āt al-Jāmi'īyah.
- Mu'ammar Fayṣal al-Khūlī. (05 11, 2014). al-iqtiṣād al-Turkī fī ẓill Ḥukūmat Ḥizb al-'adālah wa-al-tanmiyah : min al-inhiyār ilá alānt'āsh. tamma alāstrdād min Markaz alwrābṭ lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Istirātījīyah : http : / / rawabetcenter. com / archives / 1009 http : / / rawabetcenter. com / archives / 1009 http : / / rawabetcenter. com / archives / 1009
- Maktab al-istithmār Jumhūrīyat Turkiyā. (bi-lā Tārīkh). https : / / www. invest. gov. tr / en / pages / home-page. aspx. tamma alāstrdād min https : / / www. invest. gov. tr / en / pages / home-page. aspx : https : / / www. invest. gov. tr / en / pages / home-page. Aspx